التالية : بعارض ٩٠٪ من الذين شملتهم عملية الاستفتاء اعادة جميع المناطق او حتى « مع تعديلات طفيفة على حدود ١٩٦٧ » . ومقابل سلام حقيقي أبدى قسم كبير استعدادا للتنازل عن قسم من المناطق وخاصة في سيناء ، اما بالنسبة لهضبة الجولان فقد أظهرت نتيجة الاستفتاء ان ٩٣٪ ليسوا على استعداد للتنازل عن شبر واحد من الهضبة ، و٩١٪ ليسوا على استعداد للتنازل عن شرم الشيخ ، و٦٦٪ ليسوا على استعداد للتنازل عن شبر واحد من قطاع غزة و٦٠٪ لا يؤيد اعادة مناطق في الضفة الغربية ، و٣٨٪ على استعداد للتنازل عن جزء صغير من سيناء . وقد أيد ٩٪ فقط استعدادهم للتنازل عن جميع المناطق المحتلة مقابل السلام . وكالعادة ، واسوة بنتائج الاستفتاءات السابقة تجاه هذا الموضوع ذيلت نتيجة الاستفتاء بالقول : « ان الذين يتمتعون بثقافة أعلى اعربوا عن استعدادهم للتنازل من مناطق » !

كتلخيص لما سبق يمكن القول ان الموقف الاسرائيلي الرسمي عشية التسوية تجاه المناطق المحتلة رهن صراع المواقف في التجمع العمالي بين فئة التوسعيين وما يسمى بالمعتدلين من ناحية وصراع المواقف بين التجمع العمالي من جهة والحزب الوطني المتدين من جهة اخرى ، مع الاخذ بعين الاعتبار الضغوطات الدولية لتليين الموقف الاسرائيلي وضغوطات الرأي العام الاسرائيلي لتصليب هذا الموقف . ومع ذلك هنالك ثلاثة أمور واضحة في الموقف الاسرائيلي تتمثل في عدم العودة الى حدود الرابع من يونيو ، عدم التنازل عن القدس العربية باعتبارها عاصمة لاسرائيل ، عدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . وهكذا ندرك عدم امكانية تغير الموقف الاسرائيلي من خلال الضغوطات الدولية والتغير في موازين القوى دون اللجوء للكفاح المسلح .

موقف سكان المناطق المحتلة : ليس المقصود هنا التحدث حول موقف السكان العرب من الاحتلال ، فهذه مسألة مفروغ منها ، ولكن المقصود القاء الضوء على وجهات النظر تجاه مصير المناطق في حال فرض التسوية والانسحاب الاسرائيلي من تلك المناطق . هنالك تياران في المناطق المحتلة احدهما ضعيف ويدعو الى حق النظام الاردني في تمثيل الشعب الفلسطيني ، والاخر قوي ويشمل جماهير المناطق المحتلة ويعتبر المقاومة الفلسطينية الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني . يترأس التيار الاول شخصيات من الزعامة التقليدية ، من أعضاء البرلمان الاردني ، وعلى رأسهم صالح دامون من نابلس الذي نسبت اليه صحيفة معاريف قوله : « اننا نحن مواطني الضفة الغربية نريد الوحدة العربية ، والوحدة مع الاردن تعتبر خطوة لتعزيز تلك الوحدة . ان الضفة هي جزء من الاردن واننا نعمل وفق الدستور الاردني » واضاف : بما ان نصف اعضاء البرلمان والحكومة في الاردن هم فلسطينيون فانه من حق عمان ان تمثل الفلسطينيين . ويعمل السى جانب صالح دامون في الدعوة لحق تمثيل الاردن لسكان المناطق المحتلة زمرة من اعضاء البرلمان الاردني مثل حفظي ملحس من نابلس وسعيد يونس من قلقيلية وعبد القادر صالح من طولكرم . وعلى صعيد الزعامات المحلية التقليدية فقد فضلت هذه الزعامات الابتعاد عن الموضوع باستثناء شخصيتين ، محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل ، وحمدي كنعان الرئيس السابق لبلدية نابلس ، الاول يميل الى النظام الاردني ويحاول تخفيف هذا الميل امام سكان المناطق المحتلة . ففي مقالة له نشرتها صحيفة القدس ٧٣/١٢/٧ طالب الجعبري باجراء استفتاء عام تحت اشراف دولي لاختيار احد امرين : « دولة فلسطينية مستقلة او اتحاد فدرالي مع الاردن » . الا انه في نفس اليوم قال كلاما آخر في صحيفة حوتام الاسرائيلية حين قال : « يبدو لي ان الملك حسين هو الشخص المناسب لتمثيل الشعب الفلسطينيين . ينبغي علينا ان لا نكون ناكرين للجميل . لا تنس ان نصف سكان الاردن هم فلسطينيون وان قسما من اعضاء البرلمان ونصف اعضاء الحكومة الاردنية من الفلسطينيين ، واذا ما تم فصل او عزل فلسطين عن الاردن فان ذلك بمثابة كارثة ... ولذا ينبغي تمكين الملك الاردني من تمثيل الفلسطينيين في المناطق » .

اما حمدي كنعان فيعتقد عكس ذلك لاعتقاده ، كما ذكرت صحيفة هآرتس على لسانه ٧٣/١١/٢٨ « انه لا يحق للاردن تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام ، لان اهداف منظمة التحرير الفلسطينية هي اهدافنا ولذا فهي القادرة على تمثيلنا » .